

التجربة التنموية في اليابان: من الازدهار إلى

محمد عبد الشفيق عيسى*

من المفيد كثيراً تأمل التجربة التنموية اليابانية، سواء من موقع الباحث المهتم بالثأن الياباني وخاصة في مجال التطور التكنولوجي، أم من موقع «شاهد العيان» المباشر من خلال تجربة للعيش. وقد خربت شخصياً الأمرين معاً عبر الزمن في ما تيسر لنا من فرص. وأمكن لنا الخلوص إلى عدد من الحقائق الرئيسية تمثل نوعاً من التلخيص لخلاصات التجربة اليابانية المعاصرة والتي يمكن أن نوجز أهمها في ما يأتي.

أولاً: التّغزّب شبه الكامل للمجتمع من خلال تجربة التحديث التنموي على النمط الغربي، وخاصة لدى لأجيال الجديدة، من حيث «تجميع» الهوية اليابانية إلى حد كبير. وكما قال لي أحد الشباب في بعض ضواحي مدينة «كاما كورا»: «إنه لم يعد هناك أباني في اليابان سوى المطبخ - نحن فقط نطبخ بالطريقة اليابانية وما عدا ذلك فهو أميركي وغربي. وتتمثل الظاهرة المذكورة في:

1. تضالّ مركز القيم الجماعية التقليدية في العلاقات الاجتماعية اليومية، وإن لم يحدث التدهور بالقدر نفسه في منظومة الأعمال business system ربما لارتباط ذلك بنظام العمل الصارم في المؤسسات الإنتاجية.

2. انحدار مكانة العائلة نسبياً في منظومة التنشئة الاجتماعية للأجيال الجديدة، وكوحدة اجتماعية مركزية.

3. بروز ظاهرة «مجتمع الاستهلاك» للجيل الجديد، ولكن هذا الإنفاق لا يزيد بالمعدلات التي تأملها أميركا لتحفيز الطلب على الاستيراد.

ثانياً: إن العلاقة بأميركا سلاح ذو حدين: فإن احتلال أميركا لليابان عقب هزيمتها في الحرب وفرض معاهدة سلام منلّة عليها، قد سمح لليابان ببناء قاعدة اقتصادية قوية انطلاقاً من تكريس كل الموارد للصناعات المدنية و«تلاشي» الإنفاق العسكري خلال ربع القرن التالي للحرب.

ولكن من جهة ثانية فإن تجربة اليابان في العلاقة الخاصة بأميركا أسفرت - كما يقال - عن «علاق اقتصادي وقزم سياسي». إن الخضوع الزائد لأميركا سياسياً وعسكرياً، ولو تحت مظلة الإنجاز الاقتصادي ومظلة فتح السوق الأمريكية أمام السلع والاستثمارات اليابانية - أفرز شعوراً يابانياً بنوع من المهانة القومية. شعور غير ظاهر ولكنه يعتمل تحت السطح وبين ثأيا الصدور، وربما يؤدي إلى رد فعل ما في المستقبل.

ثالثاً: إن في التجربة اليابانية ميزة هامة، من وجهة النظر الاجتماعية، بالمقارنة مع أميركا وأوروبا الغربية، فالدولة ما تزال تلعب دوراً هاماً في الحياة الاجتماعية، حيث هناك نوع من الاستمرارية لنموذج دولة الرفاه المنقرضة في أميركا وأوروبا، خاصة من خلال خدمات صحية عالية المستوى ونظام فعال للتأمين الصحي، وأشغال عامة مرتفعة الوتيرة public works.

ولكن في المقابل، جهاز الدولة ذو وزن ثقيل في الاقتصاد والإدارة مع تباطؤ إيقاع الحركة لدى جهاز الإدارة العامة مما يفرض ضرورة «إعادة الهيكلة» من قبيل تقليص عدد الوزارات، ودمجها، وتفعيل التنسيق بينها.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن علامات الركود النسبي التي أقت بظلالها في عقد التسعينيات ومطلع الألفية الجديدة قد أدت إلى نتائج ما تزال بعض آثارها باقية بدرجات متفاوتة ومنها:

- تباطؤ نموّ (وربما في بعض القطاعات والأحيان «خفض») النفقات الاجتماعية العامة وخاصة مساهمة الحكومة في النظام الصحي القومي.

- ارتفاع معدل البطالة، وتوازن الحكومة ذلك الارتفاع عن طريق دفع «الأشغال العامة، كما أشرنا.

ورغم أن معدل البطالة ما يزال منخفضاً بالمعايير العالمية وبالمقارنة مع الدول الصناعية الأخرى، إلا أن آثاره الاجتماعية - وخاصة في فترة ذروة الركود - كانت



من خلال العمل الابتكاري وبذو الجهد تحقق التطور على مقياس «دورة حياة الصناعة» (أ ف ب)

شديدة السوء، نظراً لارتفاع وتيرة الاستغناء عن العمالة في الأجل القصير والمتوسط، ونظراً لتركز عملية الاستغناء (تحت مظلة «إعادة الهيكلة») على كبار السن من أرباب العائلات، لتقليل مخصص الأجر في موازنات الأعمال.

رابعاً: «النظام بدلاً من المجتمع»، ولتفسير ذلك نشير إلى بعدين: أ. تقدم وتفوق «النظام الياباني» Japanese system، والذي وضع في مجال العمل عقب الحرب العالمية الثانية، وأصبح نموذجاً يحتذى للدقة والموثوقية مما جعل الأفراد يعتمدون عليه اعتماداً تاماً في تسيير حياتهم الشخصية والعائلية وعلاقاتهم الاجتماعية. ولكن ذلك أدى تدريجياً، إلى نوع من إحلال «النظام» محل «المجتمع» أي محل قيم المجتمع الأصلية ذات الطابع الجماعي والقائمة على التشارك والتراحم... إلخ.

ب - التغيّر الاجتماعي ذو الطابع «الدراماتيكي» العاصف الذي ولمّ بالمجتمع الياباني بسرعة شديدة تاكل الأخضر واليابس في المنظومة التقليدية للمجتمع.

خامساً: تظهر في اليابان، كما في سائر الدول الصناعية لكن ربما بدرجة أعلى، تلك الظاهرة المعروفة في علم الديموغرافيا بهرم أو شيخوخة السكان، حيث تتزايد نسبة كبار السن و«المعمرين» إلى إجمالي حجم السكان. وهذه فئة تستقطع نصيباً عالياً من الإنفاق العام، وتستهلك نصيباً مرتفعاً نسبياً مما تم ادخاره سواء الادخار الشخصي أو الادخار العام (من خلال نظام التأمين القومي) بينما لا تساهم بطبيعة

شديدة السوء، نظراً لارتفاع وتيرة الاستغناء عن العمالة في الأجل القصير والمتوسط، ونظراً لتركز عملية الاستغناء (تحت مظلة «إعادة الهيكلة») على كبار السن من أرباب العائلات، لتقليل مخصص الأجر في موازنات الأعمال.

رابعاً: «النظام بدلاً من المجتمع»، ولتفسير ذلك نشير إلى بعدين: أ. تقدم وتفوق «النظام الياباني» Japanese system، والذي وضع في مجال العمل عقب الحرب العالمية الثانية، وأصبح نموذجاً يحتذى للدقة والموثوقية مما جعل الأفراد يعتمدون عليه اعتماداً تاماً في تسيير حياتهم الشخصية والعائلية وعلاقاتهم الاجتماعية. ولكن ذلك أدى تدريجياً، إلى نوع من إحلال «النظام» محل «المجتمع» أي محل قيم المجتمع الأصلية ذات الطابع الجماعي والقائمة على التشارك والتراحم... إلخ.

ب - التغيّر الاجتماعي ذو الطابع «الدراماتيكي» العاصف الذي ولمّ بالمجتمع الياباني بسرعة شديدة تاكل الأخضر واليابس في المنظومة التقليدية للمجتمع.

خامساً: تظهر في اليابان، كما في سائر الدول الصناعية لكن ربما بدرجة أعلى، تلك الظاهرة المعروفة في علم الديموغرافيا بهرم أو شيخوخة السكان، حيث تتزايد نسبة كبار السن و«المعمرين» إلى إجمالي حجم السكان. وهذه فئة تستقطع نصيباً عالياً من الإنفاق العام، وتستهلك نصيباً مرتفعاً نسبياً مما تم ادخاره سواء الادخار الشخصي أو الادخار العام (من خلال نظام التأمين القومي) بينما لا تساهم بطبيعة

الحال في قوة العمل. وقد بدأت الدولة بالفعل منذ عقدين تقريباً في خفض مساهماتها ولو بنسب طفيفة في بعض الأنظمة الموجهة لرعاية كبار السن. سادساً: إن عدم التكافؤ في العلاقة السياسية بين اليابان وأميركا سمح للأميركيين بالحصول على معلومات وفيرة عن الاقتصاد الياباني وخاصة من حيث أسرار نظام الابتكار الياباني، ونظام العمل في الشركات أكثر مما يحصل عليه اليابانيون من أميركا، من خلال البحوث المشتركة بين أفراد الهيئة العلمية والبحثية بين الطرفين منذ الثمانينيات. وقد أسهم ذلك في إحداث «ثغرة انكشاف» للاقتصاد الياباني، وأسهم بالتالي في إحداث التفوق التدريجي للأميركيين على اليابانيين في سباق الميزة التنافسية، مع حلول عقد التسعينيات، أو تاكل الميزة التنافسية اليابانية تدريجياً.

سابعاً: من السمات المتأصلة في التجربة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية، التي أسفرت عن نفسها في مرحلة «ما بعد الاقتصاد الفقاعي»، أي منذ أوائل التسعينيات، هي الهشاشة المالية financial fragility وخاصة ضعف النظام المصرفي، والتوسع في القروض السهلة التي تحولت إلى قروض رديئة، وخاصة مع اتباع «سياسة خفض سعر الفائدة».

في التطور التكنولوجي والابتكاري

نلخص أبرز معالم هذه التجربة في النقاط الآتية: (1) فهمت اليابان، منذ بدء التنمية السريعة في الخمسينيات سرّ التقدم الاقتصادي الرأسمالي، وهو العمل على كسب ميزة إضافية ضد المنافسين الآخرين Rivals أي تحقيق ميزة إضافية في سباق المنافسة بين المنشآت المنتجة لعدة دول - وهذه هي «الميزة التنافسية».

ولذلك فهم التطور الاقتصادي الياباني على أنه تطور evolution على مدارج النمو الصناعي، بركوب موجة التطور الصناعي درجة درجة، والارتفاع عليها من خلال تحقيق «ابتكارات» متواصلة، ولذلك تفوقت اليابان في المنسوجات والآلات تصنيعها في الخمسينيات، ثم في الإلكترونيات والاستهلاكية (في الستينيات) ثم في أشباه الموصلات والدوائر المتكاملة في

السبعينيات وأوائل الثمانينيات - ومعها السيارات، والهندسة الكهربائية (صناعة الأجهزة الكهربائية) والصلب وبناء السفن - وصناعة آلات الورش.

إن تأسيس ميزة تنافسية ومواصلة تنميتها، بالابتكار المتصل، هو سر التقدم الاقتصادي الياباني.

(2) عرفت اليابان أن تحقيق التفوق الاقتصادي المقارن على المنافسين يتطلب بناء استراتيجية للصمود ثم النجاح في التنافس (استراتيجية تنافسية)، ومن أهم أدواتها: سياسة أو مجموعة سياسات خاصة مرتبطة للتجارة والصناعة، واعتمد ذلك، كما أشرنا آنفاً، على جناحين: أ- السياسة العامة Public Policy التي تولت صياغتها والإشراف على تطبيقها والمساهمة في تنفيذها عدد من الأجهزة الحكومية الرئيسية في مقدمتها: وزارة التجارة والصناعة الدولية (ميتي MITI) والتي لعبت دوراً إرشادياً رئيسياً في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، من خلال ممارسة الأرشاد - القيادي (إذ صح هذا التعبير) guidance إزاء بقية أجهزة الدولة وإزاء قطاع الأعمال، وخاصة من خلال توجهات تطوير المنتج وتطوير العمليات الإنتاجية، والدعم المالي الحكومي، والتوزيع القطاعي للتمويل المصرفي، وفتح قنوات التصدير والتسويق، والتفاوض مع الحكومات الأجنبية حول التجارة والاستثمار وخاصة في أميركا.

ويلاحظ أن دور «ميتي» حالياً ينحصر بدرجة عالية في كونها «مجمع المعلومات» حول التجارة والصناعة اليابانية والدولية - وتمارس تأثيرها على الحكومة والشركات اعتماداً على هذه الميزة.

وهناك أيضاً وكالة العلم والتكنولوجيا STA ووزارة التعليم والثقافة والشباب والرياضة، من خلال علاقتها التشريعية بالجامعات، إلى غير ذلك.

وهناك أداة أخرى لممارسة نفوذ «ميتي» (بالمشاركة أحياناً مع STA) وهي إقامة - ثم الإشراف على - مراكز للتفوق التكنولوجي. فهناك «وكالة العلم والتكنولوجيا» - الصناعية» التابعة لـ «ميتي» والتي تشرف على مراكز أو معامل البحوث القومية National Research Laboratories، وخاصة في مدينة العلوم - تسوكوبا - أما STA